



Distr.: General
10 February 2022
Arabic
Original: English

اتفاقية مكافحة التصحر



مؤتمر الأطراف

الدورة الخامسة عشرة

أبيدجان، كوت ديفوار، 9-20 أيار/مايو 2022

البند 4 من جدول الأعمال المؤقت

أطر السياسات والقضايا المواضيعية

الدور الإيجابي الذي يمكن أن تؤديه التدابير المتخذة بموجب الاتفاقية من أجل التصدي للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف كأحد العوامل التي تسبب الهجرة

مذكرة من الأمانة

موجز

طلب مؤتمر الأطراف، في مقرره 22/م-أ14، إلى الأمانة (أ) تقديم الدعم للأطراف، بناءً على طلبها، في تنفيذ الإجراءات الواردة في الفقرة 1 من المقرر المذكور؛ (ب) وتقديم الدعم لأشكال التعاون والمبادرات الإقليمية والدولية الرامية إلى تعزيز الدور الإيجابي الذي يمكن أن تضطلع به الإدارة المستدامة للأراضي في التصدي للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف كأحد العوامل التي تسبب الهجرة؛ (ج) وتقوية التعاون الشامل لمختلف القطاعات مع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها الأخرى والمنظمات الإقليمية والدولية والجهات المعنية من أجل تبادل المعلومات عن الصلات القائمة بين التصحر وتدهور الأراضي والجفاف والهجرة.

ويصف هذا التقرير الإجراءات التي اتخذتها الأمانة والآلية العالمية استجابة للطلبات الواردة في المقرر 22/م-أ14، ويُختتم بتقديم استنتاجات وتوصيات لكي تنتظر فيها الأطراف في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف.



المحتويات

الصفحة	الفقرات		
3	3-1	أولاً - معلومات أساسية
3	22-4	ثانياً - التقدم المحرز في تنفيذ المقرر 22/م أ-14
3	10-4	ألف - دعم الأطراف
5	14-11	باء - أشكال التعاون والمبادرات الإقليمية والدولية
6	22-15	جيم - التعاون الشامل لمختلف القطاعات من أجل تبادل المعلومات
8	27-23	ثالثاً - الاستنتاجات والتوصيات

أولاً- معلومات أساسية

- 1- شكلت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر أول اتفاق بيئي متعدد الأطراف يتناول صراحة مسألتي الهجرة والتشرد في سياق تغير البيئة. وتقرّ ديباجة هذه الاتفاقية بأن "التصحر والجفاف يؤثران على التنمية المستدامة عن طريق ترابطهما مع مشاكل اجتماعية هامة مثل الفقر وسوء الصحة والتغذية، ونقص الأمن الغذائي، والمشاكل الناجمة عن الهجرة، ونزوح الأشخاص والديناميات السكانية".
- 2- وقد ذُكرت الاتفاقية ضمن الصكوك الدولية التي يقوم عليها الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. ويقر هذا الاتفاق العالمي، الذي اعتُمد في كانون الأول/ديسمبر 2018 وأقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في الشهر نفسه، بأن التصحر وتدهور الأراضي والجفاف من بين العوامل المحرّكة/الهيكليّة التي تجبر الناس على مغادرة بلدانهم الأصلية. والتزمت البلدان التي وقعت على الاتفاق العالمي بأن تقوم، على المستوى التشغيلي، بما يلي: (أ) وضع استراتيجيات للتكيف والقدرة على الصمود إزاء الكوارث الطبيعية المفاجئة والبطيئة الظهور، بما في ذلك التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، مع مراعاة أثارها المحتملة على الهجرة، لكن مع الإقرار بأن الأولوية تعطى للتكيف في البلدان الأصلية؛ (ب) وتنسيق وتطوير النُهج والآليات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي لمعالجة أوجه ضعف الأشخاص المتأثرين بالكوارث الطبيعية المفاجئة والبطيئة الظهور عن طريق تعزيز الإنجازات المستدامة التي تزيد من القدرة على الصمود والاعتماد على الذات.
- 3- ويطلب المقرر 22/م-أ14 إلى الأمانة أن تدعم الأطراف، بناء على طلبها، في تعزيز الدور الإيجابي الذي يمكن أن تؤديه التدابير المتخذة لتنفيذ الاتفاقية من أجل التصدي للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف كأحد العوامل التي تسبب الهجرة، وفي تعزيز التعاون الدولي الذي يهدف إلى تنفيذ عدد من الإجراءات الحاسمة.

ثانياً- التقدم المحرز في تنفيذ المقرر 22/م-أ14

ألف- دعم الأطراف

- 4- طلب المقرر 22/م-أ14 إلى الأمانة أن تقوم، رهناً بتوافر الموارد، بدعم الأطراف، بناء على طلبها، في تنفيذ الإجراءات المتعلقة بما يلي:
 - (أ) تشجيع إصلاح الأراضي المتدهورة باعتباره وسيلة لتغيير الرؤية السائدة عند المجتمعات المحلية المتضررة من التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، والسماح بالتركيز في تنفيذ الاتفاقية على الفرص والحلول الجديدة التي تعطي الأمل للشباب؛
 - (ب) مراجعة السياسات الإنمائية، بما فيها سياسات استخدام الأراضي والممارسات الزراعية، بهدف تشجيع استصلاح البيئة على نطاق واسع؛
 - (ج) تعزيز الطاقة المتجددة في مختلف السياقات الوطنية، حسب الاقتضاء، بطرق منها إقامة الشراكات، باعتبارها وسيلة لتحفيز إصلاح الأراضي والنهوض بمؤسسات الأعمال في المناطق الريفية، مع مراعاة جميع أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة؛
 - (د) تشجيع تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في المناطق الريفية بسبل منها إنشاء سلاسل قيمة مستدامة للمنتجات المحلية، والحد من الخسائر الزراعية قبل الحصاد وبعده، والاستثمار في صناعات ريفية نظيفة؛

(هـ) تشجيع الاستثمار المسؤول والمستدام من جانب القطاع الخاص في إصلاح الأراضي وحفظها وتحسينها، وتنمية سبل العيش، فضلاً عن استكشاف كيفية إعداد بيان الجدوى، بما في ذلك النظر في التمويل العام لتسهيل زيادة الاستثمار الخاص.

5- واستناداً إلى مذكرة تفاهم موقعة في عام 2014، تواصل الأمانة والمنظمة الدولية للهجرة تعاونهما المنظم والثري مع اتباع استراتيجية للعمل ركزت حتى الآن على ثلاثة مجالات للتعاون: '1' فهم وتحليل التصحر وتدهور الأراضي والجفاف كمحرك للهجرة؛ '2' وإنهاء الوعي بالعلاقة بين الأراضي والهجرة والتأكد من أن العمليات السياسية الدولية تترك أهمية هذه العلاقة على النحو الواجب؛ '3' ووضع سياسات وممارسات تربط بين الإدارة المستدامة للأراضي والهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وستكون الدراسات الإقليمية القادمة ذات قيمة خاصة فيما يتعلق بتحويل السياسات إلى إجراءات.

6- وتدعم الأمانة والآلية العالمية مبادرة الجدار الأخضر العظيم للصحراء الكبرى والساحل، التي تهدف إلى إصلاح 100 مليون هكتار من الأراضي المتدهورة، واحتجاز 250 مليون طن من الكربون، وتوفير عشرة ملايين وظيفة خضراء في المناطق الريفية من خلال فسيفساء من المناظر الطبيعية الخضراء والمنتجة عبر 11 دولة (إثيوبيا، وإريتريا، وبوركينا فاسو، وتشاد، وجيبوتي، والسنغال، والسودان، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، ونيجيريا). وبتوجيه من الوكالة الأفريقية للجدار الأخضر العظيم، وفي أعقاب مؤتمر قمة كوكب واحد الذي عقد في كانون الثاني/يناير 2021، تُؤخى وضع خمس ركائز عمل وهي: (1) الاستثمار في المزارع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتعزيز سلاسل القيمة والأسواق المحلية، وتنظيم الصادرات؛ (2) وإصلاح الأراضي والإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية؛ (3) وبنية تحتية قادرة على تحمل تغير المناخ وإمكانية الوصول إلى الطاقة المتجددة؛ (4) وإطار اقتصادي ومؤسسي ملائم للإدارة الفعالة والاستدامة والاستقرار والأمن؛ (5) وبناء القدرات.

7- وبعد مؤتمر قمة كوكب واحد الذي عُقد في كانون الثاني/يناير 2021 برعاية فرنسا، دُعيت الآلية العالمية لتنسيق وحدة المسرع من أجل تنفيذ مبادرة الجدار الأخضر العظيم. ويتمثل دور الآلية العالمية في رصد الاستثمارات المالية والتقنية وأثر المشاريع الجاري تنفيذها؛ وتبادل الخبرات والمعارف والتعليقات والممارسات الجيدة؛ وربط الجهات الفاعلة لتوسيع نطاق المبادرات الناجحة؛ وتسهيل إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني والبحث/الابتكار. وتتناول الركيزة 4 (كما هي موضحة أعلاه) بشكل مباشر الحاجة إلى '1' تهيئة بيئة تمكينية إيجابية للمجتمعات المحلية لكي تزدهر في موقعها الأصلي، وإتاحة فرصة لمعالجة أسباب الهجرة المتصلة بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف، بما يشمل توفير حوافز لجذب الشباب إلى المشاريع الريفية؛ '2' وتقاسم الدروس المستفادة مع المناطق الأخرى المشمولة بالاتفاقية.

8- وبناءً على طلب بلدان آسيا الوسطى (أوزبكستان، وتركمانستان، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وكازاخستان)، أصدرت الأمانة تكليفاً بإجراء دراسة، بدعم مالي من الاتحاد الروسي، لتقديم أدلة على دور التصحر وتدهور الأراضي والجفاف في تحفيز الهجرة إلى الخارج في المنطقة، وبالأخص لتقييم أثر ممارسات استخدام الأراضي على الهجرة على الصعيدين الوطني والإقليمي، بما في ذلك في سياق جائحة كوفيد-19. وقد ناقشت البلدان المشاركة نطاق الدراسة وأيدته، بالتعاون مع مكتب المنظمة الدولية للهجرة في فيينا والمعهد الوطني للجغرافيا التابع للأكاديمية العلوم الروسية. وفي تموز/يوليه 2021، عُقد اجتماع افتتاحي لبدء عمليات التشاور الوطنية وتحديد الشراكات اللازمة لجمع البيانات والمعلومات وتحليلها وكذلك لنشر نتائج الدراسة.

9- وتهدف الدراسة المتعلقة بآسيا الوسطى على وجه التحديد إلى تقييم أفق إيجاد وظائف جديدة من خلال تعزيز الممارسات الزراعية المستدامة وتحسين مهارات الشباب الريفي والمهاجرين العائدين إلى هذه البلدان. وستوضّح هذه الدراسة أيضاً كيف يمكن للنمو الأخضر القائم على الأراضي وسلاسل القيمة

المستدامة أن يبني شبكة أمان اجتماعي لفائدة السكان الريفيين، من خلال إيجاد فرص عمل، ومداخل بديلة، وعوامل تنثي عن الهجرة الجماعية إلى الخارج وعن ترك الأراضي. وستؤخذ أيضاً نتائج الدراسة بعين الاعتبار من أجل '1' تصميم مشاريع وبرامج تحويلية مراعية للمنظور الجنساني بغية تحقيق هدف تحييد أثر تدهور الأراضي؛ '2' وإبلاغ الحكومات، بما في ذلك على المستوى دون الوطني، بالفرص المحتملة لتوفير وظائف ريفية خضراء في المناطق التي قد تعاني من الهجرة؛ '3' وتعزيز نقل التكنولوجيا وبناء القدرات المشتركة. ومن المتوقع أن تُعرض النتائج الأولية للدراسة في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف.

10- وبناءً على الطلب، وضعت دراسة أخرى بشأن غرب البلقان نموذجاً نظرياً لزيادة الحوالات المالية واستثمارات المغتربين في إصلاح الأراضي/الإدارة المستدامة للأراضي في المنطقة. وبشراكة مع المكتب الإقليمي للمنظمة الدولية للهجرة في فيينا، بالنمسا، الذي يقدم الدعم لمكاتب المنظمة الدولية للهجرة في جنوب شرق أوروبا وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، تدعم الأمانة بحث العلاقة بين التصحر وتدهور الأراضي والجفاف والهجرة، والدور المحتمل للمغتربين في تمويل أنشطة إصلاح الأراضي. وستصمم الأمانة أيضاً آلية للتمويل مع نموذج عمل وخطة لإشراك العملاء وتوقعات للعائدات الاقتصادية/المالية، بما في ذلك تحليل الحوافز - النقدية وغير النقدية - والموارد المالية التكميلية الأخرى المطلوبة.

باء - أشكال التعاون والمبادرات الإقليمية والدولية

11- طلب المقرر 22/م 14- أيضاً إلى الأمانة أن تدعم أشكال التعاون والمبادرات الإقليمية والدولية، ضمن نطاق الاتفاقية، الرامية إلى تعزيز الدور الإيجابي الذي يمكن أن تضطلع به الإدارة المستدامة للأراضي في التصحر وللتصحر وتدهور الأراضي والجفاف كأحد العوامل التي تسبب الهجرة. وقد أقامت الأمانة والآلية العالمية عدة شراكات في هذا الصدد، لا سيما مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، لتقديم الدعم لمبادرة الاستدامة والاستقرار والأمن.

مبادرة الاستدامة والاستقرار والأمن والصندوق الدولي للتنمية الزراعية

12- أُدرجت مسؤولية تنفيذ المبادرة المذكورة والإشراف على إدارتها في الهياكل المتعددة الأطراف للصندوق الدولي للتنمية الزراعية ضمن البرنامج الجديد المتعلق بالقدرة على التحمل في الأرياف. وتوفر هذه الهياكل للمبادرة قاعدة مؤسسية سليمة فيما يتعلق بتنفيذها التشغيلي وترتيباتها الائتمانية، بما في ذلك من خلال الصندوق الاستثماري لبرنامج مساعدة صغار المزارعين على التكيف مع آثار تغير المناخ الذي وضعه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وسيجد المساهمون المليون المحتملون في المبادرة أن هذه الترتيبات المتعلقة بالتنفيذ والإشراف موثوقة ومطمئنة. وتبقى المهمة الأساسية في هذه المرحلة هي الشروع في جمع الأموال على أساس استراتيجية متفق عليها.

13- وفي إطار الجهود المبذولة لتعبئة موارد جديدة للمبادرة، تستكشف الأمانة وآلية تمويل الحوالات المالية التابعة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية إمكانية وضع نموذج لزيادة الحوالات المالية واستثمارات المغتربين لأغراض إصلاح الأراضي/الإدارة المستدامة للأراضي في البلدان التي تشملها المبادرة في غرب أفريقيا. وقد وضعت مذكرة مفاهيمية لتناول نماذج التمويل الابتكاري لإصلاح الأراضي/الإدارة المستدامة للأراضي؛ وتحليل الحوافز والعوامل التمكينية الأخرى التي من شأنها تسهيل هذا النوع من الاستثمار؛ وتقييم النطاق الجغرافي مع التركيز على البلدان التي تشملها المبادرة، بما فيها السنغال، والصومال، وغامبيا، وغانا، ومالي، ونيجيريا؛ وتناول الطرائق التشغيلية لتجريب النماذج إما ضمن المشاريع القائمة أو من خلال وضع مشاريع تجريبية.

14- وبعد مناقشات أولية مع الصندوق الأخضر للمناخ، اتفقت الأمانة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية على أن يضعوا بشكل مشترك مذكرة مفاهيمية ومقترحا للتمويل في إطار برنامج مساعدة صغار المزارعين على التكيف مع آثار تغير المناخ، من أجل دعم ثلاثة بلدان تشملها المبادرة كجزء من تغطية عالمية أكثر توسعاً. وسيسعى مقترح التمويل إلى توجيه التمويل المناخي نحو تحقيق الأهداف المتداخلة لبرنامج مساعدة صغار المزارعين على التكيف مع آثار تغير المناخ ولمبادرة الاستدامة والاستقرار والأمن، وذلك تحديداً من أجل الحد من عوامل تغير المناخ التي تسبب الهجرة الريفية والبطالة. وتساهم الأمانة في تكاليف إعداد المقترح التي ستغطي العناصر التالية: الترتيبات المؤسسية، وهيكل التنفيذ، ومعايير الاستثمار، وأفضل الممارسات، والاستفادة من القطاع الخاص، والمنطق المناخي، والتحليل المالي والاقتصادي، وخطة العمل الجنسانية، وتوظيف الشباب، والمشاورات مع الجهات المعنية، والتحرير والصياغة، وتحليل آثار المناخ ونمذجتها، والضمانات البيئية والاجتماعية.

جيم- التعاون الشامل لمختلف القطاعات من أجل تبادل المعلومات

15- طلب المقرر 22/م أ-14 إلى الأمانة تعزيز التعاون الشامل لمختلف القطاعات مع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها الأخرى والمنظمات الإقليمية والدولية والجهات المعنية من أجل تبادل المعلومات عن الصلات القائمة بين التصحر وتدهور الأراضي والجفاف والهجرة.

16- وقد شاركت الأمانة في مؤتمرات بشأن التصحر وتدهور الأراضي والجفاف والهجرة من أجل الانتقال من السياسات إلى الإجراءات ضمن نطاق الاتفاقية. وفي فترة السنتين الماضية، كان هناك صدق خاص للعلاقة بين المجتمعات الحضرية والريفية والعوامل المسببة للهجرة الحضرية - الريفية؛ والمناخ والأمن؛ والوظائف وسبل العيش الخضراء.

1- الروابط الحضرية - الريفية

17- جرى تناول الروابط الحضرية - الريفية في مؤتمرات الأطراف السابقة. وفي مؤتمر الأطراف الثالث عشر، اختتم الحوار التفاعلي مع رؤساء البلديات برسالة رئيسية مفادها: "أن الطرق التي يجري بها تخطيط المدن وتمويلها وتطويرها وبنائها وحوكمتها وإدارتها لها أثر مباشر على الاستدامة والقدرة على التحمل إلى مدى يتجاوز حدود المدن." وفي مؤتمر الأطراف الرابع عشر، ساهم يوم الحكومات المحلية والإقليمية، الذي نظمه المجلس الدولي للمبادرات البيئية - شبكة الحكومات المحلية من أجل الاستدامة، في اجتماع المائدة المستديرة الوزاري الرفيع المستوى المعنون "المجتمعات الريفية والحضرية - الفشل أو الازدهار معاً". وتضمنت الرسائل الرئيسية لاجتماع المائدة المستديرة هذا ما يلي: '1' تحتاج المجتمعات الريفية والحضرية إلى العمل كشركاء وليس كمتنافسين؛ '2' وينبغي النظر في التخطيط لاستخدام الأراضي بالاقتران مع حفظ النظام الإيكولوجي الطبيعي وإصلاحه؛ '3' وهناك حاجة إلى تقوية الروابط وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص من أجل جمع السلاسل المستدامة للتوريد والقيمة. وشجع إعلان نيودلهي لمؤتمر الأطراف الرابع عشر الحكومات المحلية على اعتماد الإدارة المتكاملة لاستخدام الأراضي والإدارة المعززة للأراضي من أجل إصلاح قاعدة الموارد الطبيعية التي تجعل المدن مستدامة، مع مراعاة الخطة الحضرية الجديدة، بسبل منها خفض معدلات استهلاك الأراضي وتصلب التربة وفقدان التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية.

18- وبعد ذلك، أقيمت علاقة عمل قوية مع قسم السياسات والتشريعات والحوكمة في موئل الأمم المتحدة. وهذا القسم مسؤول عن إصدار المنشور المعنون "الروابط الحضرية الريفية: المبادئ الأساسية، وإطار العمل لتعزيز التنمية الإقليمية المتكاملة"، الذي سيدعم الأطراف في مراجعة أطر السياسات الريفية

والحضرية والإقليمية على الصعيدين الوطني ودون الوطني. وقد يركز العمل المستقبلي الجاري النظر فيه على إعداد موجز سياساتي ودليل تقني لتقوية أوجه التآزر بين نُهج التنفيذ والرصد المتعلقة بالروابط الحضرية - الريفية وتحديد أثر تدهور الأراضي.

19- وعلى هذا النحو، أُطلق مشروع تجريبي بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتوضيح مفهوم الروابط الحضرية - الريفية فيما يتعلق بتحديد أثر تدهور الأراضي والإدارة المستدامة للأراضي، في إطار شراكة تخضير الأراضي الجافة التي أطلقتها مبادرة تشانغون. ويتناول المشروع التجريبي نهجاً حضرياً ريفياً متكاملاً ينبغي تنفيذه في الأراضي الجافة في المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية في إثيوبيا (أربعة مواقع)، مع التركيز على التدخلات الحرجية الزراعية التي تشمل التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي وسلاسل القيمة المستدامة (مثل البن). ويهدف المشروع التجريبي إلى المساهمة في التصدي للتحديات الإنمائية المتعددة، بما في ذلك سبل العيش الريفية، والهجرة الريفية إلى الخارج، والأمن الغذائي، والحصول على الطاقة، وحماية النظام البيئي، من بين أمور أخرى. وستوفر النتائج والدروس المستفادة من المشروع التجريبي مدخلات لتحسين مفهوم الرابط الحضري - الريفي، وتطوير الخيارات السياساتية التي تشجع التنمية الزراعية والريفية المستدامة والإدارة المستدامة للموارد والتي تساهم في الوقت نفسه في تحقيق هدف تحديد أثر تدهور الأراضي من خلال نُهج التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي. ويرد نهج شامل لشراكة تخضير الأراضي الجافة في الوثيقة ICCD/CRIC(20)/5.

2- المناخ والأمن

20- لا تزال مخاطر المناخ، والهجرة، وزيادة انعدام الأمن تحتل مكان الصدارة في جدول الأعمال السياسي، حيث يُنظر إلى إصلاح الأراضي والجهود المبذولة لاستعادة النظم الإيكولوجية الأرضية على أنها تدبير أساسي لتحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية المعرضة للمخاطر بسبب تغير المناخ. وقد دُعيت الأمانة إلى المساهمة في آلية الأمن المناخي، وهي آلية تنسيق للمناخ والأمن تعمل داخل إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية وبناء السلام، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتتمثل مهمة هذه الهيئة المشتركة بين الوكالات في تقديم تقييمات مخاطر المناخ إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى التي تقوم بتجميع مساهمات من مختلف وكالات الأمم المتحدة والخبراء الخارجيين. وأنشأ فريق آلية الأمن المناخي شبكة من الممارسين على الإنترنت لتبادل الأفكار والاتصالات من أجل تطوير مشاريع وتنظيم أحداث. وقد ساهمت الأمانة في هذا العمل من خلال وصف آثار التصحر وتدهور الأراضي والجفاف على الهجرة وعدم الاستقرار في المناطق الهشة، وتقديم الدروس المستفادة من مبادرة الاستدامة والاستقرار والأمن. وقُدِّمت أيضاً مجموعة الأدوات المتعلقة بالجفاف ونظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ والتقارير المتعلقة بوضع أهداف تحديد أثر تدهور الأراضي، باعتبارها مصادر محتملة لجمع البيانات اللازمة لإطار تقييم المخاطر الأمنية المناخية الخاص بآلية الأمن المناخي.

21- وأقامت مؤسسة أدلفي الألمانية للأبحاث شراكة مع الأمانة لعقد حوار إقليمي بشأن تغير المناخ والمخاطر الأمنية في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل في تشرين الثاني/نوفمبر 2019. ونُظِم الحدث في إطار مبادرة دبلوماسية المناخ، بدعم من وزارة الخارجية الألمانية الاتحادية، كما ساهمت حكومة المغرب ومبادرة الاستدامة والاستقرار والأمن في تنظيم هذا الحدث. وقد أعد موجز بشأن مخاطر الهشاشة أمام تغير المناخ في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل كمذكرة معلومات أساسية بشأن الحدث، ونُشر على نطاق واسع عبر شبكة دبلوماسية المناخ. ومنذ ذلك الحين، دعمت مؤسسة أدلفي باستمرار أنشطة الترويج للاتفاقية من خلال دعوة الأمانة إلى عرض مبادرة الاستدامة والاستقرار والأمن وغيرها من الأنشطة في العديد من الأحداث المتعلقة بالأرض والمناخ والأمن.

22- ويركز معهد كلينجينديل، الذي يوجد مقره في هولندا، على الأمن المناخي ويدافع عن المواضيع التي تُعرض في المؤتمر السنوي لأمن الكوكب. وقد عملت الأمانة بشكل وثيق مع هذا المعهد، لا سيما فيما يخص الأحداث والمنشورات المتعلقة بالأمن، بما في ذلك اجتماع مائدة مستديرة عبر الإنترنت نُظمت خلال مؤتمر برلين للأمن المناخي في عام 2021.

ثالثاً - الاستنتاجات والتوصيات

23- منذ الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأطراف، زاد وتوسع عدد ونطاق التدابير التي تؤدي دوراً إيجابياً في التصدي للتصحّر وتدهور الأراضي والجفاف كأحد العوامل التي تسبب الهجرة. وتدرك البلدان بشكل متزايد الصلات القائمة بين المناخ والتغير البيئي وتحركات السكان، مما يشير إلى إمكانية اعتماد تدابير بشأن تنقل الناس من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية. وعلى سبيل المثال، يوفر نهج جديد وجريء بشأن جدول أعمال إصلاح الأراضي، يشمل تعزيز الزراعة المستدامة وسلاسل القيمة المرتبطة بها جنباً إلى جنب مع إمكانية الوصول إلى الطاقة المتجددة، طرّقاً وإعدادة للعمل من أجل تحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية، وتعزيز الروابط الحضرية - الريفية ومعالجة ضغوط الهجرة.

24- وبما أن معظم الأشخاص الذين يهاجرون يقومون بذلك بحثاً عن فرص عمل أفضل، فإن وضع برامج كثيفة العمالة لأغراض الإدارة المستدامة للأراضي واستعادة النظم الإيكولوجية يتيح إمكانات كبيرة. ولمعالجة الهجرة من المناطق الريفية المتأثرة بالتصحّر وتدهور الأراضي والجفاف على الأمد الطويل، ينبغي إعطاء الأولوية للإجراءات التي تنشئ فرصاً مجدية لكسب العيش من خلال سلسلة متصلة من أنشطة إصلاح الأراضي، تعزز أيضاً حياة الأراضي والتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي والحوكمة الإقليمية، وتقوي البنية التحتية الخضراء والزرقاء لأغراض التنمية المستدامة.

25- وستكون التدخلات السياسية التي تدعم إقامة روابط تكافلية أقوى بين المناطق الحضرية والريفية أكثر تأثيراً إذا استهدفت الفئات الضعيفة، بما فيها النساء، والشباب الريفي، واللاجئون، والمشردون داخلياً في المناطق الريفية والهشة، وإذا منحتهم فرصاً للعمل قابلة للاستمرار داخل المزارع وخارجها. ويمثل الوصول إلى الطاقة المتجددة، والمياه، والبنية التحتية للنقل، فضلاً عن وجود سلاسل إمداد غذائي إقليمية أكثر استدامة، بعضاً من نقاط البداية لتوفير فرص عمل مجدية وإطلاق إمكانات التنمية في المجتمعات الريفية النائية.

26- وتجدر الإشارة إلى أن بإمكان التدخلات السياسية بل ومن واجبها أن تكون لصالح الشباب. فالشباب هم الأكثر احتمالاً أن يتعرضوا لضغوط الهجرة، لكنهم سيكونون أفراداً أساسيين في جهود الإصلاح وفي الانتقال العادل إلى منظومات غذائية أكثر قدرة على الصمود وأكثر استدامة. وتعد المنظومات الغذائية أكبر الجهات الموظفة للشباب في العالم، ولا سيما في جنوب الكرة الأرضية. ويعيش ثلثا هؤلاء الشباب في بعض أكثر مناطق العالم إنتاجاً في مجال الزراعة الإيكولوجية. ويُشكل الاستثمار في رأس المال البشري الشاب، عن طريق توفير الحوافز والتدريب وبناء القدرات لإشراك الشباب وتوظيفهم في أنشطة إصلاح الأراضي، أمراً أساسياً للتصدي للتصحّر وتدهور الأراضي والجفاف وتحويل المنظومات الغذائية لفائدة الجميع. وستكون المبادرات الرامية إلى دعم المزارعين الشباب للوصول إلى الموارد من الأراضي والتحكم فيها مع حقوق إنصافية في الميراث وأمن الحياة الطويل الأمد خطوة هامة.

27- وقد أُدرجت هذه الاستنتاجات والتوصيات في عناصر مشروع مقرر لكي تنظر فيها الأطراف، على النحو الوارد في الوثيقة ICCD/COP(15)/21.